قوله فانه بدعة اي قبيحة فهو مكروه تنزيها لتركه السنة قوله بالتكبير اي تكبيرة الاحرام والانتقال قوله بقدر راحته وان زاد كره قوله للاعلام اعلم ان الامام اذا كبر للافتتاح لابد لصحة صلاته من قصده بالتكبير الاحرام والا فلا صلاة له اذ اقصد الاعلام فقط فان جمع بين الامرين فحسن وكذا المبلغ اذا قصد به التبليغ فقط خاليا عن الاحرام فلا صلاة له ولا لمن يصلي بتبليغه لانه اقتدى بمن لم يدخل في الصلاة فان قصد الاحرام والتبليغ فحسن كذا في فتاوى العزمي ووجهه ان تكبيرة الافتتاح شرط او ركن فلا بد في تحققها من قصد الاحرام اي المدخول في الصلاة واما التسميع من الامام والتحميد من المبلغ وتكبيرات الانتقال منهما اذا قصد بها ذكر الاعلام فقط فلا فساد للصلاة ولا يقال انه في التسميع حينئذ بمنزلة قوله رفعت راسي ويخرج لكذا لانا نقول هذا ذكر بصيغته فلا يتغير بقصد كما صرح به ابو السعود عن البليغ في حكم التبليغ للسيد الحموي قوله المقصود وعما ذكر ان ركنية القراءة اقوى مما من ركنية القيام وماضي يضع فكرم ونصر كما في القاموس واشار بقوله اصلا الى انه لو قدر على الاتيان بعد القرض قائما تعين عليه القيام بقدره قوله او عن صوم رمضان فيتعين عليه القصد وتحصيل الصوم لكونه لا خلف له والفدية عنه انما تجزي عند عدم تاتيه بوجه قوله الخروج لجماعة اي في المسجد ونصر محمد انه متى تيسر له الجماعة في بيته افاده ابو السعود قوله به يفتى وجهه ان القيام فرض بخلاف الجماعة وقيل يخرج الى الجماعة ويصلي قاعدا وهو الاصح بحتبي وقيل يشرع قائما مع الامام ثم يقعد فاذا اراد قيام الركوع يقوم ويركع واختاره في منية المصلي بحر قوله ومنها القراءة اي من القرآن المنقول عن الرسول عليه الصلاة والسلام متواترا فلا يقرأ بالشواذ وان قرأ بها لا تفسد ولا يعتد بها فلا في التوراة والانجيل

٢ هذا قال التكرار وهو من قوله قوله القصد

٨

والانجيل فيعتد بهما ان وجد المعنى في القرآن ولا يجوز بالحديث القدسي قهستاني ويؤخذ منه ان القراءة بالعشر كافية لانه لا يقال لها شواذ بعد القراءة ان يصح الخروج مع اسماع نفسه وذكر في النهر ونعله اتم في الفضل الا ترى انه لو قرأ من التوراة والانجيل والزبور ان كان قصة او حكما فسدت وان كان ذكرا لا تفسد ولا يجزئ اجماعا سواء كان قادرا على قراءة القرآن ام لا انتهى وهذا يدل على ان مراد القهستاني بالاعتداد به عدم الفساد به ان كان غير قصة وحكم لكنه خلاف المتبادر منه قوله لقادر عليها خرج الاخرس والامي الذي اجتهد آناء الليل والنهار فلم يقدر على التعلم وكذا من لا يمكنه اداء الحروف بالاجتهاد التام كبعض اهل العجم والترك قهستاني قوله وهو ركن زايد اعلم ان الركن قسمان اصلي وهو ما لا يسقط الا ضرورة وزايد وهو ما يسقط في بعض الصور من غير تحقق ضرورة وجعلوا القراءة من الثاني لسقوطها عن المقتدي وعن المدرك في الركوع ولانثنا في تعين الركنية والزيادة لان تسميتها ركنا باعتبار قيام الصلاة بها في حالة بحيث يسلم انتفاؤها بانتفائها وتسميتها زايدا باعتبار قيامها مع ما هو ركن في حالة اخرى والزايد ما لا يخلفه بدل فلا يقال ان غسل الرجلين والقيام والركوع والسجود اركان زايدة لنيابة مسح الخفين والايماء عنها قوله لسقوطه بلا خلف ان قلت ان قراءة الامام خلف عن قراءة المأموم لما ورد ان قراءة الامام له قراءة قلت ليس المراد الخلفية بل المراد ان الشارع سقط عن المأموم القراءة والمكتفي بقراءة الامام عندنا في وجوب الخلفية ما حاصله ان مراد البلخي نفي الخلفية عن المقتدي فلا بناء في وجود الخلفية من الامام قوله بحيث لو مد يده الخ اخذ منه انه لا يكفي طاطاة الراس وحدها على ما استحسنه الحلبي شارح المنية وفي الخزانة انه اذا لم يركع وذهب الى السجود فان حزكا جميعا فقد اساء بخروجه عن الركوع ثم عند في الركوع قائما وان ركع جاسا ينبغي ان يجاوز جبهته ركبتيه ابو السعود ووقته بعد تمام القراءة وقيل اذا اتم حرفا وكلمة منها حال الخرور لا باس به والاول اصح درر قوله ومنها السجود ونحو